ان المحمول متى حمل على موضوع وهو في المادة ، لحقته في المادة اعراض يمكن ان تشكك في وجوده للموضوع . الا ان هذه المنفعة ليست من هذا الباب الذي هو اخفاء النتيجة ، وانما يسهل بها اخذ المقدمة من المجيب .

والوجه الثالث من الاخفاء[٣٦] هو ان يَسئَل عن اشباه المقدمات التي يروم تسلّمها من المجيب بدل المقدمات انفسها ، او يَسئَل عن المقدمات التي تنتج شبيه النتيجة المطلوبة لا عن التي تنتج النتيجة المطلوبة ، فان هذا يجمع من الخفاء[٣٧] الاقناع وجودة الابانة عن الشيء . مثال ذلك اذا اردنا ان ننتج ان الاضداد علمها واحد ، لم نتسلم المقدمات التي تنتج هذا المطلوب بل نتسلّم المقدمات التي تنتج النتيجة الشبيهة بهذه النتيجة ، وهي المقدمات التي تنتج ان الحسّ بالمتضادات واحد . وكذلك متى كانت المقدمة التي نريد أن نَسئَل عنها : اليس الاضداد علمها[٣٨] واحد ؟ سألنا عن شبيهها فقلنا : اليس الاضداد جنسها[٣٩] واحد ؟ وهو ظاهر انه متى سلّم المجيب وجود الامر في شبيه الشيء فقد سلّمه في الشيء نفسه ، وذلك ان من المشهور في هذه الصناعة ان المتشابهين حكمها واحد من جهة ما تشابها .

والوجه الرابع من اخفاء النتيجة الا[٤٠] يَسئَل عن المقدمة النافعة نفسها بل يسئل عن لازمها . مثال ذلك أنّا اذا اردنا ان نَسئَل : هل الليل غير موجود ؟ سألنا بدلاً منها : اليس النهار موجودًا ؟

والوجه الخامس من الاخفاء ان نتعمد في القول بالاسهاب[١] والحشو بالاشياء التي لا ينتفع بها في المطلوب اصلاً . والاسهاب يكون بأن يعبّر عن الشيء الواحد بألفاظ مترادفة ، وان يعبّر عنه بدل اللفظ المفرد بقول مركب او بأقوال حتى تصير المقدمة الواحدة في صورة مقدمات كثيرة ؛ واما الحشو فهو ان يدخل في اثناء المقدمات النافعة في النتيجة غير نافعة . اما منفعة الاسهاب فانه يخفي على المجيب مقصود السائل فيما يريد ان يتسلمه منه مع فيه اقناعًا ما ؛ واما الحشو فمنفعته بأن يظن المجيب ان جميع ما يَسئَل عنه حشوًا[٤٢] ، ويختلط[٤٣] النافع بغير النافع يصحبهما كليهما طول القول ، اعني الاسهاب والحشو ، وذلك مما يورث المجيب انفعالات نافعة للسائل من نسيان او تبرّم وضيق صدر فيسامح ولا يتحفظ .

156b-35 **والوجه السادس** ان يحتج للمقدمات عند السؤال عنها بالمقدمات الانفعالية بأن يقول ان هذه من الاشياء التي يقبلها العقلاء[٤٤] لا يجحدها اللبيب ، وما اشبه ذلك من الاقاويل الخلفية والانفعالية المذكورة في «كتاب الخطابة» ، فان هذا يخفي على المجيب موضع الاعتراض على المقدمة والتشكك فيها ، وذلك انه يصعب التشكك في دفع ما جرت العادة بتسليمه . وهذا الموضع يفيد اقناعًا للمجيب ، وفيه مع هذا اخفاء لموضع التشكك ، فان الانفعال الذي يكتسب المجيب من ذلك يعوقه عن فهم الشك اللاحق للمقدمة .

والوجه السابع الا[٤٥] يَسئَل عن المقدمة النافعة وحدها بأن[٤٦] يستعمل معها ما يناقضها ، وبالجملة يكون سؤاله عنها في صورة متشكك فيها ، فان بهذا يخفى على المجيب قصد السائل فيعطيه ما يغلب على ظنه ورأيه . وقد يكون هذا النحو من الاخفاء لا باستعمال مقدمات خارجة ، لكن[٤٧] بأن يَسئَل[٤٨] عن المقدمات النافعة سؤال متشكك فيها[٤٩] . والعلّة في هذا كله ان المجيب يخيّل اليه ان السائل يتحرّى في جميع ذلك الانصاف ، وانه ممن لا يستراب به ، مع انه يخفي عليه اي جزئي النقيض يقصد تسلّمه .

والوجه الثامن ان يجعل السؤال بالمقدمات التي توهم انها تسلّمت لغير المطلوب لا بالمقدمات التي يظهر من امرها انها تسلّمت من اجل المطلوب . مثال ذلك ان يكون المطلوب ان اليسار خير ، فان تسلّمنا لذلك ان اليسار مؤثر شعر المجيب من ساعته انه إنما سُئل عنها من اجل المطلوب ؛ فان تسلّمنا بدلها ان الذي يفعل به افعال الفضيلة خير ، مثل مؤاساة[٥٠] المحتاج ، اوهم ان المقصود من ذلك انتاج ان مؤاساة المحتاج خير ، فيسلّم هذه المقدمة ، فاذا سلّمها لم يبق الا ان يسئل عن مقدمة لا يمكنه جحودها وهو ان باليسار يؤاسى[٥١] المحاويج .

والوجه التاسع ان يأتي بالمقدمات التي يسئل عنها على جهة المثل والحديث . نعني بالحديث ان يجعلها في درج كلامه ويستفهمه عنها في خلال ذلك ، ونعني بالمثل ان يأتي بها كأنها محاكية[٥٢] شيء آخر ومثال له .